



تحسين التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية



مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

لمحة عامة

منذ اندلاع النزاع في الجمهورية العربية السورية وفي ظل حركة النزوح الداخلي والخارجي للسكان، صار من الصعب للغاية تسجيل الأحوال المدنية لعدد متزايد من السوريين بدقة وبشكل كامل. وإجراءات التسجيل المدني غاية في الأهمية بالنسبة إلى المواطنين، فهي تتيح الحصول على الوثائق الرسمية اللازمة للإثبات الهوية القانونية والعلاقات الأسرية. وهذه الوثائق ضرورية لحماية الأفراد من انعدام الجنسية، وتمكينهم من ممارسة ما لهم من حقوق الإنسان، والحصول على الخدمات العامة، والمشاركة في المجتمع الحديث والحياة الاقتصادية. ولعدم القدرة على التسجيل والحصول على الوثائق الرسمية للأحوال المدنية الرئيسية مثل شهادات الولادة والزواج والطلاق والتبني والوفاة، تداعيات خطيرة منها التصنيف من دون جنسية، وانعدام القدرة على الحصول على الرعاية الصحية والدعم الاجتماعي والاقتصادي، والحرمان من سبل العودة القانونية والطوعية والأمنة في مرحلة ما بعد الاتفاق.

وإحصاءات الأحوال المدنية ضرورية أيضاً للبرامج التي تضعها الجهات الفاعلة في تقديم المساعدة الإنسانية، ولوضع السياسات والخطط الاجتماعية في البلدان المضيفة للاجئين، لأنها تغطي فكرة عن حجم السكان، والهياكل والتركيبية والديناميات السكانية. ولا بد من إحصاءات موثوقة ومحدثة لوضع سياسات قائمة على الأدلة، وخطط اقتصادية واجتماعية فعالة، ولضمان المساءلة في إدارة الموارد العامة. ونظراً لحاجة اللاجئين السوريين إلى نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، تعمل الإسكوا على مشروع يهدف إلى تحديد ممارسات التسجيل المتقدمة ونظم إحصاءات الأحوال المدنية القائمة وتقييمها. ويهدف المشروع أيضاً إلى تحسين هذه الممارسات والنظم من خلال تبادل المعارف وزيادة التنسيق بين السلطات الوطنية والوكالات الدولية، لاتخاذ إجراءات محددة الهدف وأكثر فعالية لدعم اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

ويؤكد المشروع المقترح أهمية تسجيل الأحوال المدنية والهوية القانونية على النحو المنصوص عليه في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والمشار إليه صراحةً في غايات ومؤشرات محددة (الهدف 16.9) كعنصر من العناصر التمكينية الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وبشكل عام في الدعوة إلى ثورة في البيانات تقوم على هدف "ألا يتخلف أحد عن الركب".

الخطوات الأولى

في خطوة أولية، ستستضيف الإسكوا حلقة نقاش تعقدها في بيروت في شباط / فبراير 2017 وتشارك فيها جهات رئيسية من الوكالات الدولية لتقييم الوضع الراهن لنظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية والبيانات المتعلقة باللاجئين، مما يؤدي إلى زيادة فعالية الدعم المقدم إلى الحكومات المضيفة، وتيسير العودة النهائية للاجئين إلى بلدانهم. كما سيتم مناقشة احتياجات مختلف الجهات المعنية لتحديد الخطوات المقبلة لتحسين نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية للسكان اللاجئين والبحث في سبل التعاون.

أنشطة الإسكوا للتعامل مع أزمة اللاجئين والنزاع في الجمهورية العربية السورية

يكمل هذا المشروع العديد من المبادرات الأخرى التي اتخذتها الإسكوا ويستند إليها، مثل الخطة الوطنية لمستقبل سوريا، التي أجريت في إطارها منذ عام 2012 بحوث معمقة حول مختلف القطاعات وسيناريوهات إعادة الإعمار في سوريا. وستصحب البحوث حول نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية في مشروع يهدف إلى تخطيط العودة الطوعية والأمنة للاجئين السوريين في مرحلة ما بعد الاتفاق، وسيستند المشروع أيضاً إلى البحوث المعمقة التي أجرتها الإسكوا عن الهجرة والنزوح في المنطقة العربية، وستستخدم نتائجها في مشروع مستقبلي مشترك بين الإسكوا وصندوق الأمم المتحدة للسكان يهدف إلى بناء قدرات المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية.

استراتيجية المشروع

يهدف المشروع إلى دعم السياسات والإجراءات والممارسات المرتبطة بنظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية وتحسينها. وهو يستند إلى التزام دول العالم بتحسين هذه النظم ودعم حقوق اللاجئين السوريين، وتأمين الرعاية الاجتماعية وسبل العيش لهم. وقد صمم على نحو يتيح لواقعي السياسات ومستخدمي النظم أدلة تجريبية وتوجيهات عملية للتأكد من أن النظم المستخدمة في البلدان المضيفة تراعي احتياجات اللاجئين السوريين ويسهل وصولهم إليها.

ويقترح المشروع تقييماً لممارسات تسجيل مواليد ووفيات اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان. ويتألف التقييم من ثلاثة أجزاء تمتد على فترة 30 شهراً تعقبها مشاورات تتناول آثار نوعية البيانات وتوفرها على السياسات والبرامج، وتقترح سبلاً لتحسين الإجراءات والممارسات القائمة.

ويحدد التقييم الإجراءات الحالية المتبعة لتسجيل المواليد والوفيات وحالات الزواج للاجئين السوريين؛ ويقدم معارف الجهات المعنية ومواقفها وآراءها إزاء هذه الإجراءات؛ ويرصد شمولية بيانات تسجيل المواليد والوفيات.

ويهدف الجزء الأول من المشروع إلى تحديث التقارير الأخيرة للمجلس النرويجي للاجئين حول نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية للاجئين السوريين في الأردن ولبنان. وستعرض الإسكوا بإيجاز التعديلات الأخيرة في القوانين والإجراءات والممارسات المتعلقة بعملية تسجيل اللاجئين في البلدين، وتحدد ممارسات تسجيل وفيات اللاجئين السوريين في لبنان وهو مجال لم يرد في التقارير الأخيرة الصادرة عن المجلس النرويجي للاجئين. وستشكل تقارير الرصد التي ستعدها الإسكوا مرجعاً هاماً لفريق البحث وطاقمي السياسات ومستخدمي نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية.

ويقضي الجزء الثاني بإجراء تقييم فني لشمولية عمليات تسجيل مواليد ووفيات اللاجئين السوريين ونوعيتها. فحتى اليوم، ليس من دليل على شمولية عمليات تسجيل المواليد والوفيات أو من تقييم رسمي لنوعية البيانات الصادرة عن هذه النظم الإدارية. وسيستند التقييم إلى مسح على مستوى السكان لتقدير عدد المواليد والوفيات في صفوف اللاجئين السوريين. وتهدف هذه المسوح إلى تجميع المعلومات حول حالات الحمل، ونجاة الأشقاء، والهجرة، لتوثيق حالات الولادة والوفاة ورصدها (في الزمان والمكان). وتستخدم بيانات المسوح للتحقق من بيانات التسجيل الرسمي للاجئين.

ويضم الجزء الثالث من التقييم سلسلة مقابلات مفصلة وأنشطة تنظمها مجموعات التركيز، لتقييم معارف الجهات المعنية ومواقفها وآرائها إزاء أهمية إجراءات تسجيل اللاجئين السوريين وسهولة الوصول إليها وفعاليتها. وتشمل مجموعات التركيز لاجئين سوريين، وعاملين في المجال الإنساني، وموظفين حكوميين على الصعيدين المحلي والوطني. والغرض من هذا الجزء هو فهم أوجه التشابه والاختلاف في معارف الجهات المعنية بعمليات التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية للاجئين السوريين ومواقفها وآرائها.

ويهدف الجزء الرابع إلى تعميم نتائج التقييم والمشاورات الثنائية والمتعددة الأطراف على الجهات المعنية الرئيسية لإشراك صانعي السياسات ومستخدمي النظم في المناقشات حول آثار النتائج على السياسات والبرامج وتحديد فرص تحسين العمليات والممارسات القائمة. ومن الجهات المعنية الرئيسية السلطات الأردنية واللبنانية المسؤولة عن نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، والوكالات الدولية، والمنظمات الإنسانية غير الحكومية.

النتائج المتوقعة

تشكل نتائج المشروع أساساً لتحسين قدرة الدول المضيفة ومجتمع الهيئات الإنسانية الدولية على دعم نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية للاجئين السوريين. وتشكل نظم التسجيل المدني المحسنة أداة أساسية لحماية اللاجئين من انعدام الجنسية والإقصاء الاجتماعي. كما تسهم إحصاءات الأحوال المدنية في تكييف نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية في البلدان المضيفة للاجئين لتشمل الفئات الأكثر ضعفاً، وفي تحسين الخدمات الصحية والاجتماعية للسكان اللاجئين في الأردن ولبنان، وتعزيز ممارسات وسياسات التسجيل في سائر تجمعات اللاجئين.

ابتكار متعدد التخصصات

يقر المشروع بالطابع المتعدد الأوجه للتسجيل المدني، واختلاف أوضاع تجمعات اللاجئين، والأعباء الثقيلة التي تتحملها البلدان المضيفة، وأهمية التقييم المنهجي وتنسيق المشاورات، والاستجابة للتحديات الإنسانية بالاستناد إلى الأدلة. ولذلك يدمج خبرات الهيئات الإنسانية الدولية والخبرات القانونية والأمنية والفنية في نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية. وهو يهدف إلى تعزيز الابتكارات الفنية وتكييفها لبلوغ الفئات السكانية التي يصعب الوصول إليها، ووضع منهجيات خاصة للمسح، وإجراء تقديرات سكانية غير مباشرة في تجمعات اللاجئين.

الشركاء في التنفيذ

تسعى الإسكوا إلى بناء شراكات استراتيجية مع عدد من الشركاء الرئيسيين لتنفيذ هذا البرنامج المتعدد التخصصات.

ومن الشركاء المحليين إدارتها الإحصاءات والأحوال المدنية في وزارة الداخلية الأردنية، وإدارة الإحصاء المركزي في وزارة الصحة اللبنانية.

ومن الشركاء الدوليين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي لها دور مركزي في قضايا اللاجئين؛ ومجلس اللاجئين النرويجي الذي يعطي البيانات، ويسدي المشورة، ويقدم المساعدة القانونية إلى اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان؛ وإدارة إحصاءات النرويج التي أجرت البحوث اللازمة في مجال إحصاءات اللاجئين؛ وباحثون من الجامعة الكاثوليكية في لوفان بلجيكا، متخصصون في مجال منهجيات الإحصاء والإحصاءات الاجتماعية للسكان المتضررين من النزاع.